

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٨ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه النص الآتي :

مادة ٨ - يعين بقرار من وزير الداخلية بموافقة وزير الخارجية شكل جواز السفر ومدة صلاحته وطريقة تجديده وشروط وإجراءات متحددة وقيمة الرسوم التي تحصل عنه بشرط ألا تتجاوز مبلغ خمسة جنيهات يضاف إليها ثلاثة جنيهات رسم إضافي في حالة طلب صرف جواز السفر بصفة عاجلة ، كما يعين القرار حالات الإعفاء من الرسم الأصلي والرسم الإضافي كليا أو جزئيا .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ رمضان سنة ١٣٨٨ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٨) جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٨

بإعفاء الأسمت المخلوط (الكرك) من رسم الإنتاج

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١١٩ من الدستور ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣١ بفرض رسم الاستهلاك أو الانتاج على بعض الأصناف ؛

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٢ بفرض رسم انتاج على حاصلات الاراضي أو منتجات الصناعة المحلية ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٣٩ بشأن العقوبات التي توقع على المخالفات الخاصة بالانتاج ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٢ بتحصيل رسم الانتاج والاستهلاك على الأسمت ؛

وعلى القانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن العقوبات التي توقع على المخالفات الخاصة بالانتاج ؛

وعلى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٠ بإعفاء الأسمت الحديدى من رسم الانتاج ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦١ لسنة ١٩٥٨ في شأن رسوم الانتاج أو الاستهلاك على الأسمت ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يعنى الأسمت المخلوط (الكرك) من رسم الانتاج .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به اعتبارا من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٤ ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ رمضان سنة ١٣٨٨ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٨) جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٨

بشأن إضافة فقرة جديدة إلى المادة ١٦ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤٩ الخاص بتسجيل السفن التجارية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١١٩ من الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن تسجيل السفن التجارية والقوانين المتعلقة له ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٢٠٦٢ لسنة ١٩٦٧ بتقل تبعية مصلحة الموانئ والمنائر إلى وزارة النقل ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف فقرة جديدة إلى المادة ١٦ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن تسجيل السفن التجارية نصها كالاتي :

” ولوزير النقل مد فترة الستين المشار إليها فترة أخرى مماثلة وتجديد شهادة التسجيل المؤقتة إذا ثبت أن عدم استيفاء الاجراءات والمستندات المطلوبة خلالها يرجع لأسباب قهرية لا دخل لإرادة مالك السفينة فيها .“

مادة ٢ - تستبدل عبارتا ”مصلحة الموانئ والمنائر“ و”وزير النقل“ بعبارتي ”مصلحة النقل“ و”وزير المواصلات“ الوارديتين في نصوص القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه على التوالى .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٦ ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ رمضان سنة ١٣٨٨ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٨) جمال عبد الناصر